

السلطان الروحية والزمنية

كما يراها الاسلام

للأستاذ عباس طه

—•••••—

كانت السلطة الزمنية والسلطة الروحية — ولا تزالان —

في تقدير الاسلام من أخص أوضاعه ومميزات أسراره
والسلطة الروحية هي التي تنظم علاقة الانسان بربه في
عبادته ومعاملاته الظاهرة والباطنة ، وتخضع ناموس الشاعر
وقوانين القلوب لذلك السلطان القاهر الذي له الهيمنة على الانسان
في شتى مناحيه

والسلطة الزمنية هي التي تنظم علاقة الانسان بالانسان وترسم
لتلك العلاقة حدوداً في الممارات بشتى ملامتها وتتفرع من
هذه السلطة سلطات ثلاث : السلطة التشريعية والسلطة القضائية
والسلطة التنفيذية

كانت هاتان السلطان متلازمتين في الاسلام ، فهما ملاك
هذا الوجود وقطب رحاه ، وهما اللتان أقام منهما حارساً على بناء
هذا المجتمع أن تنهار أسسه وتتداعى نظمه ؛ ذلك الاسلام في
مناعته وقوة حياضته وما كفه في أطوائه من تلس أقوى العوامل
في إنهاض هذا المجتمع حتى يظل باقياً يؤدي رسالته ويذيع في
البشر أماته إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير
الوارثين . ويدهى أن الاسلام دين روهي زمني ينتظم في أبلغ
أوضاعه عمل الدنيا والآخرة ، فهو بطبيعة وجوده مصدر يصل
بين حياتي الماش والمعاد، ويكل إلى المضطلمين بأعباء السلطة الزمنية
أن يستمدوا قوانينها ومبادئها وأحكامها من السلطة الروحية ،
ضرورة أن السلطة الروحية قد فرضت الفروض ورسمت الحدود
في آي الفرقان بما يجمع تراثاً خصباً صالحاً حين ترجع إليه الرسل
ومن بعدهم خلفهم . من أجل ذلك رأينا رسول الله صلى الله عليه
وسلم يستمد أحكام السلطة الدنيوية من السلطة الدينية لأنهما
توأمان لا يمكن ألبتة الفصل بينهما إلا بتحكم الطغيان الجأح فيها
فقد درج الخلفاء الراشدون والصحابه من بعده صلى الله عليه

ط — لست أعجب من ذلك لأنني لم أشرح بمدى قولي ؛ ولكن
بولوس شاب متحمس !

ج — فلتدعه ولتخبرني كيف تستطيع أن تقول إن البيان
صورة ومثال لأحد أقسام السياسة ؟

ط — سأحاول إذاً أن أبين أي شيء هو البيان في رأيي ،
فاذا لم يك على ما أعتقد فليناقضي بولوس : أهناك من غير شك
ما يسمى بالجسد وما يسمى بالنفس ؟

ج — بلا تناقص

ط — ألا تعتقد أن لكل من هذين حالة تدعى « صحة » ؟

ج — بلى

ط — وقد تكون هذه الصحة ظاهرية فقط وليست بحقيقية ؛
أريد أن أقول إن كثيرين ممن يلوح أنهم ذوو جسم صحيح
ضماق في صحتهم ، وعسير على غير الطبيب أو مدرب الرياضة البدنية
أن يتبين ذلك ؟

ج — هذا صحيح

ط — وأدعي أنه يوجد في النفس والجسد بالمثل ما يعطيهما
يلوحان في حالة جيدة بينما هما ليسا كذلك ؟

ج — إنك تقول حقاً (١)

« ينبع » محمد حسن طائفا

(١) وخزني في العدد القادم كيف يتبر سقراط كلام من البيان والظهي
والترين والسيفطة قسما من أقسام اللث والرياء « المررب »

أيتها البرصيني بالبول الشكري

لا يمين لكم أن تيا سراسه مر منكم أو تهمله
قبل أن يجرير الدوار الجدي

أنتي كومان !

فهذا الدوار مضر بنا على أمهت الأبحاث

العلمية الخاصة بهذه المرصه .

اطلبوا البيانات اللازمة مجاناً من

جلا نهورمين . صندوق بوسه ٢١٠٥

وبقيت عنته وسقطت هيئته وزالت روعته ، ثم هو بعد لا يبدو أن يكون بين الأجيال المتلاحقة أبناء قصصية ونظريات فلسفية أفلاطونية ، تعالى الاسلام عن ذلك علواً كبيراً

من أجل ذلك مشت السلطة الزمنية في الاسلام بجانب السلطة الروحية في نظام الحكومة على معنى أن نظام الحكومة كان مستهدياً في جميع أدواره يهدي السلطة الروحية ، وكانت السلطة الزمنية أساساً من الأسس السبوية التي جاء بها الكتاب لترسم الحدود وتقيم العالم وتشر الحاكين والحكومين بتبعاتهم كل في حدود عمله ، وتقوم على رعاية الأنظمة البشرية في المعاملات المختلفة سواء منها ما كان متعلقاً بأحوالهم الشخصية أو بالمعاملات المتبادلة بينهم القائمة على البيع والشراء وما يلحق بهما حتى في الحكومات التي لم يكن لها لون ديني بالمعنى الفهومي . وكثيراً ما لجأ الملوك والأمراء في عهود سابقة إلى حملة الشريعة وحماة الدين إذا عميت السبل عليهم في المضلات وحجبتهم الجهالة المطلقة عن الوصول إلى شاكلة الصواب ، يعرفون منهم المهاج الصالح لشكل الحكومة وترسيخها على أمن الدائم حتى تبقى تلك الحكومة بما تستمد من هدى الفرقان محتفظة بهيئتها وجلالها ومحبة الشعب لها ، لأن الشعب إذا استيقن نزاهة الحكم وتوزيع العدالة بين الأفراد بالقسطاس ، المستقيم وقتل روح الأثرة ، والاستجابة إلى داعية القربى والمصاهرة ، والتفرقة بين المال الموكله بهم خدمة الجماهير ورعاية مصالحهم في فرض الجمالات وسن الاموات وتغليب عوامل التشهي على أي عامل آخر ، وسم خصوماً بيمين الحياة العظمى ، واختلاق الأكاذيب عليهم ، وبث عوامل الشكوك والريب في نفوس الجماعات في أولئك المحصوم وتآليب الأوشاب والدهاء على منافسيهم — اتخذوا من تلك الحكومة مثلاً صالحاً وأحلوها من قلوبهم محل الشفاق ، والعكس بالعكس

حمل الاسلام فيما حمل من اسمي البادي مبدأ الشورى لتكون أساس الحكومة الصالحة ودعامته ، تتلاقى عندها سائر الرغبات والأمانى ، لأن الشورى في أبسط أحكامها خير من رأى الفرد ، فهي وليدة آراء مستخلصة من قوة الجماعة لا يراد بها غير إسماع المجموع وإشعاره بمبدأ العدالة والمساواة حتى يظل آمناً في سربه حصيناً في أغراضه وحراميه ، وإن لم تكن الشورى للقاعة بيتنا

وسلم على تطبيق الجزئيات الفرعية والمسائل الموضوعية التي لم ينص عليها قانون المسائل الكلية وإن شملها بالقواعد العامة المتدرجة في أطوائها ، وذلك يكون بالفارسة والاستنباط وملاحظة المفاهيم العامة والمآخذ المطلقة ورد الفروع إلى أصولها . ومن هنا كان أصل القياس منبثقاً من منابع تروى التشريع الاسلامي حتى لا تشذ الجزئيات عن كلياتها ، وحتى لا تبطل في الأرض حجج الله وبيناته ، وحتى ينتظم التشريع الإلهي حيوية تلك المجموعة الشمسية ، ومن ذلك كان الاجماع القطعي من الطرائق العملية ، حكمه في إثبات الأحكام الفرعية وتحقيق النظريات الفقهية حكم الكتاب والسنة والقياس مع الفارق الرسوم بين هذه الأصول الأربعة قوة وضمناً ، وفي توجيه النصوص الروحية أو الزمنية الصرفة وما كانت مزيجاً منهما لذلك لما كان الاسلام دين تشريع وهداية كان تطبيق الأحكام على الناس حسب مقتضيات الأحوال ومناصبات الأسباب والملل ، فمن المتعذر أن يؤخذ الناس بأحكامه طرفة واحدة ضرورة أنهم لم يعرفوا على مثل هذه الطفرات في إبان ظهوره خصوصاً ما كان متعلقاً منه بأمور لم يكن لهم بها عهد ولا ممارسة ، فكان بديهياً أن يحمل الدين الاسلامي في أطوائه تينك السلطين : السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، لتكون له المكنة مجتمعة من تنظيم حياتي الماش والماد عند معتقيه ، وإقامة المجتمع على مناهج لا هوج فيها ولا أمت حتى تكون طريقاً إلى الحياة الأخرى في أسعد غايتها وأرفه نهاياتها . وإلا فلو أغفل الاسلام تلك السلطة الزمنية وبقي لا يحمل إلا السلطة الروحية لكان ديناً كهنوياً في حراميه ، ولأجفل الناس عنه إجمالاً يمكن لهم في الفوضى وسوء المنقلب ، ولتراخت المهم وتخاذلت المزائم وأصبح المسلمون شيئاً لا يحده قانون الاجتماع ولا تعرفه نوايس البشرية

كذلك لو أغفل الاسلام السلطة الروحية وظل مستمسكاً بالسلطة الزمنية لكان مزيجاً من أخلاق متدافمة وعادات متناقضة ، وكان قصارى جهد معتقيه أن يخلصوا لنوايس هذا المجتمع في عله وأوصابه وتدافع أسبابه ، وأن تكون الثلبة فيهم للقوى الساني ، وأن توجد الفروق بين الطبقات والأسر والقبائل والبطون قلة وكثرة وقوة وضعفاً وعزلة وذلة ، والأشياء وتفاضلها ، فلا يبدو أن يكون كالشريعة الرومانية أو الفقه الروماني إذ رحلت صولته

الآن في الشرق والغرب هي التي تمنحها مبادئ الاسلام فالشورى التي تمنحها مبادئ الاسلام هي المستخلصة من قوة الجماعة كما قلنا ليس فيها اشارة من تشجيع لموى أو أخذ بنحيزة أو إسداء إلى ضغن في سائر مرافق الدولة

من أجل ذلك نرى فقهاء القانون الدستوري في حواضر أوروبا يقيمون النظريات الصادقة على فشل الحياة التنايية في الأمم المتحضرة في عصرنا الراهن، ومجز المستور بأحكامه عن أن يخلع على الناس خير الأشكال يقيمون عليه دعائم حياتهم وأسس وجودهم. وكثيراً ما تحاكم المسلمون في صدر الاسلام إلى الكتاب والسنة فما ضلوا في حياتهم وما حادوا عن الجادة الواضحة قيد أعلة، لأنهم اطرحوا دواعي النزوات واستجابوا دواعي الاخلاص لله في السر والعلانية فكان لهم في الأرض وخضمت لسلطانهم شعوب وقبائل.

قرر الاسلام السلطين الثمنية والروحية معاً فلا يمكن فصل إحدى السلطين عن الأخرى لأنهما متلازمان في وجودهما.

فالسلطة الثمنية ترسم شكل الحكومة ومقاصدها المختلفة، وتؤسس الأنظمة المتنوعة لتشي الأفراد والأمروالجماعات والقبائل والأمم، وتضع أحكام الحرب والسلام وسياسة القضاء والادارة ونواميس الاجتماع؟ ثم هي تنساب بعد إلى الأحوال الشخصية المتعلقة بذات الانسان فتنشئ علاقة زوجية سالحة بين الرجل والمرأة وترتب عليها حقوقاً قبل المرأة وحقوقاً قبل الرجل، ثم تتناول أحكام الإرث فتوزع الأنصاء من تركه الميت على ذويها توزيعاً قائماً على أدق أنواع الرعاية وأحكم مراميتها، ثم تتمهد الحاكمين بالوصايا الجامعة حتى لا يندوا عن شريعة الحق ولا تصنعى قلوبهم إلى شوائب الهوى، ثم تهيب بالمحكومين إلى السمع والطاعة فيما أمر الله، وبهذا التساند بين الهيئتين ينتظم الأمة والحكومة عدل قائم على الاخلاص التبادل وتسودها روح طيبة في مرافق البلاد وحيويتها

لقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفوه من بعده في يديه بين السلطة الروحية والسلطة الثمنية فأقام بهاتين السلطين خير حكومة من حكومات الأرض في تاريخ البشرية، وأسس للانسانية المامة أفضل المناهج في الحكم حتى فاضت القلوب

باليقين الراسخ والطمأنينة الشاملة، ولا أدل على ذلك من أقوال الرسول وأعماله وما ينزل به الملك من الآيات منجمة بحسب الوقائع سواء أكان ذلك متعلقاً بأمر من أمور الماش أم الماد إذا استثنينا بعض مسائل تقليدية مافهة لا يتصل وجودها بقانون الحكومة أو الاجتماع، ثم درج من بعده خلفوه على قدمه صلى الله عليه وسلم فكانوا نعم الخلف لنعم السلف، وناهيك بعمر الفاروق الذي كثرت على يديه الفتوح الاسلامية مؤسسة على الكتاب والسنة وهدى الرسول الأعظم، فاستدام بذلك القساموس السماوي أصلح الطرائق في أنواع الحكم وأهدى السبل في إسعاد الأفراد والجماعات والأمم، ولا يزال الاسلام يذيع في الناس رسالته متملقة بالسلطة الثمنية إلى يومنا هذا، فهو يعنى بنشر هذه السلطة ألا توجد فروق موهنة ذات أثر سيء في كيان الشعوب ووجودها على معنى أنه يريد للتوحيد بين الأمم في الأخلاق والمبادئ وأن يسودها نوع من الممارات صالح يوحد بين مراققتها ويجمع بين شتاتها وان اختلفت لغة وإقليماً وترتب على ذلك الاختلاف تباين في الماديات ضرورة أن تلك الأمم المتخالفة لغة وإقليماً لو خلت من تطبيق السلطة الثمنية وهيمنتها على مراققتها لكانت لكل أمة ندحة أن تسن لها تشرياً إسلامياً ينشئ قانون شكل الحكومة وأنواع الممارات، على حين أن الجميع يدينون بالسلطة الروحية ويؤمنون بحياة الماد في قرارة نفوسهم.

وهذا من غير شك من شأنه أن يفت في عضد المسلمين وأن يوتر ما بينهم من صلوات وأن يجعلهم خاضعين لأحكام قوانين وضعية لا تثبت صلاحيتها لحكم الشعوب إلا بمقدار ما تتوارى عيوبها وأخطاؤها، فإذا دلت التجارب على فساد أحكامها وعم تنأجها فأسرع المدول عنها وأن تصير في تراث الماضي البفيض أما تلك الشريعة السابوية فهي شريعة الخلود والبقاء لأنها جمعت بين حلقات الزمن من حابر وحاضر فوضعت لكل عصر وجيل أحكامه وطرائقه فكانت شريعة الاسلام خير الشرائع وأمثل القوانين

وقضى عن البيان بمد هذا التقرير أن الدين يقولون بضرورة فصل السلطين وبالتالي فصل الدين عن السياسة قد جهلوا حقائق